احدها

بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن نفسه
بدلالة الازمنة او دالة بان اشتمل على صيغة دالة عليه فهذا
الذي هو اظهر فيها واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج ما لا يدل
على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفس نحو امس وغد و
الان دون زيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن
الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعث كذا قيل ويمكن ان يقال
هي دالة على الحال او الاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن وليخرج
اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف
واسماء الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما
بعلة الاستعمال وعلى الاخرين بالقراين كذا قيل وهذا
مشكل لقولهم انهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق
والتبادر من امارات الحقيقة وحله ان معنى في الحال وفي الاستقبال
الكاين فيهما لا في الدلالة عليهما والامارة قد تتخلف ثم التحقيق
ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به
الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا
او جامدا مثلها في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا لا
قتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار
الاول واما في الماضي المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان لا دلالة
للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم
معانيها عقلا او استعمالا وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو
الصبوح والغبوق ونفي المضارع لان احد الازمنة في اصل الوضع
ولو سلم الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واورد الاشكال
بمثل الماضي والمستقبل اذا لم يرد بهما الزمان بان اجاب ابن
الحاجب

الحاجب في الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل والماضي يراد
بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل والماضي يراد بهما
نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة
والثاني ان دلالتهما على الزمان من حيث المفهوم لكونه كالاستقبال
والمضي والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي
ليس موضوعا للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ما مضى في
الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال انحو لا وجه
لذكر الحال ههنا ان هو خارج بالاقتران كما مر اذ لا يقال
ضرب حال مثلا بل حالتي بخلافهما واعلم ان الشارح قيد
الوضع بالاولى ليلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان
ونحو ليس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال
فان الوضع فيها متعدد فيلزم مهمل نحو بزيد علما ويمكن ان
يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلفي الحقيقة بل وضع كل يعتبر
مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلاثة انواع فينبغي ان يقال
لم صار بزيد بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصير اسماء الافعال
فعلا ونحو نعم وبئس اسماء مع تحقق النقلين والوضعين في الكل
ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين في نحو بزيد مناسبة واشتراك
في شي اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف
الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة
والشركة فلم يتغير حكمه ولو قال ثالث المصدر وزنه على زمان لكان
اخصر واظهر وادفع واجمع ولما اراد المصنف الايجاز بحذف
تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية واكتفى بما
فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب

Copyright © King Saud University